الفلسطينيون يدقون ناقوس الخطر نتيجة حفريات الاحتلال أسفل الأقصى

كشفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الحفريات أسفل المسجد الأقصى وتحت أحياء البلدة القديمة في القدس المحتلة الأمر الذي ينذر بكارثة قد تحل بالمسجد والأماكن المقدسة المحيطة به.. سلطات الاحتلال أقامت شبكة أنفاق ضخمة وسرية لا أحد يعرف عددها وإلى أين وصلت وتسببت تلك الأنفاق والحفريات بانهيارات في ساحات المسجد الأقصى وتشققات في جدرانه وماتت أشجار كثيرة معمرة في باحات الأقصى بعد أن تقطعت جذورها العميقة بفعل الحفريات تحت الأقصى وفي محيطه.

ويقول رئيس مركز القدس الدولي حسن خاطر: إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل الحفريات بشكل مكثف تحت أساسات المسجد الأقصى ووصلت تلك الحفريات إلى أسفل قبة الصخرة.

وكشف خاطر عن قيام سلطات الاحتلال بوضع مواد حمضية على الصخور تحت الأقصى بهدف إذابتها لإضعاف أساسات المسجد والذي بات في وضع خطير للغاية مع استمرار الحفريات الإسرائيلية بشكل مكثف، لافتاً إلى أن كل ما تفعله سلطات الاحتلال في القدس والأقصى هو محاربة التاريخ الإسلامي والمسيحي في القدس.

وزير الأوقاف الفلسطيني يوسف ادعيس حذر من أنه ستكون هناك نتائج كارثية للحفريات أسفل المسجد الأقصى.

وأكد ادعيس أن الاحتلال يحاول طمس عروبة القدس المحتلة ومعالمها الإسلامية والمسيحية.

وكانت منظمة اليونيسكو قررت في الثالث والعشرين من حزيران الماضي إبقاء مدينة القدس المحتلة وأسوارها مدرجة على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر.

إلى ذلك كشف مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية غسان دغلس عن مخطط لسلطات الاحتلال الإسرائيلي لإقامة وحدات استيطانية جديدة على حساب أراضي الفلسطينيين في قرية جالود جنوب نابلس على حين أعلنت صحيفة إسرائيل اليوم عن مخطط ثانٍ قرب رام الله بالضفة الغربية.

في هذه الأثناء أدانت الحكومة الفلسطينية اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي محافظ مدينة القدس المحتلة عدنان غيث. وأوضح المتحدث باسم الحكومة يوسف المحمود في بيان نقلته وكالة «وفا» الفلسطينية للأنباء أن اعتقال غيث يندرج في إطار استمرار استهداف سلطات الاحتلال للقدس المحتلة وأهلها وقياداتها الوطنية ومقدساتها بهدف فرض المزيد من الهيمنة عليها.

من جهة أخرى اتهم أحمد الطيبي النائب العربي في الكنيست عائلة رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتوارث الكراهية والعنصرية ضد العرب وقال لنتنياهو الابن: عندما ولد جدك في بولندا أجدادي ولدوا هنا.

هذا وبدأ رئيس التشيك، ميلوش زيمان، زيارة رسمية لكيان الاحتلال أمس تستمر لـ٣ أيام، يفتتح خلالها مكاتب «البيت التشيكي» في القدس، في خطوة ربما تمهد لنقل سفارة بلاده إلى زهرة المدائن.

وقال جيري أوتشاسيك، الناطق باسم زيمان: إن «البيت التشيكي» سوف يحوي مؤسسات حكومية تشمل «المركز التشيكي» التابع لوزارة الخارجية، وكالة التجارة «تشيك تريد» ووكالة السفر «تشيك توريزم». كما استقبل رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي أمس الرئيس التشادي إدريس ديبي.

وكالات

قوات الاحتلال الاسرائيلي تقوم بهدم محلات للفلسطينيين في شرق القدس (أ ف ب – أرشيف)

حرب غزة الأخيرة ومأزقا السعودية وإسرائيل

فارس رياض الجيرودي

منذ اتخذت القوتان الاستعماريتان الأكبر في العالم بداية القرن العشرين، بريطانيا وفرنسا، قرار الإجهاز على الرجل المريض الدولة العثمانية، وتقاسم تركته بينهما، خطط العقل البريطاني الخبير في شؤون استعمار العالم، وذو الباع الطويل في العبث بالقيم الدينية وتسخيرها لمصلحة استدامة هيمنته، للقيام باستثمارين مهمين في مجال الدين، اعتبرهما الضمانة للإمساك بالمنطقة العربية: إسرائيل الصهيونية والسعودية الوهابية.

فتم بناء على ذلك حسم مسألة الوطن القومي الذي كانت الحركة الصهيونية تبحث عنه كحل لما عرف بالمسألة اليهودية في أوروبا، وبدلا من الأرجنتين أو أوغندا اتخذ القرار بإعطاء فلسطين لليهود ليقيموا فيها دولة ذات وظيفة عسكرية تشطر المنطقة العربية شطرين، وذلك على الرغم من تحريم الدين اليهودي الهجرة إلى فلسطين قبل ظهور المسيح المخلص، ولا تزال «حركة ناطوري كارتا» اليهودية تتمسك بتحريم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتعادي الكيان الصهيوني إلى يومنا هذا، وذلك بعد أن نجحت الحركة الصهيونية بصهينة الأغلبية العظمى من يهود العالم.

كما جرى وبشكل متزامن مع بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبناء على قرار الإدارة البريطانية للهند، الاتصال بالأمير المنفي إلى الكويت عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وتمويله وتسليحه من أجل أن يكون خنجرا بريطانياً في ظهر الدولة العثمانية، على التوازي مع حركة الشريف حسين التي كانت مدعومة من مكتب إدارة الشؤون البريطانية في القاهرة، وبينما حظيت حركة الشريف الحسين بالمستشار العسكري الذي ملأت شهرته الآفاق لاحقا، وأطلق عليه اسم لورنس العرب، فقد سبق إرسال لورنس إلى شبه الجزيرة العربية إرسال الضابط البريطاني شكسبير ليكون القائد الفعلي لقوات آل سعود الساعية لإقامة الدولة السعودية الثالثة، وتشير وثائق المكتبة البريطانية إلى أن شكسبير كان لا يقل ألمعية وأهمية عن لورنس العرب، إلا أن مقتله في مرحلة مبكرة على يد قوات آل الرشيد الموالية للعثمانيين خلال إحدى المعارك مع قوات عبد العزيز السعود في كانون الثاني ١٩١٥ حال دون شهرته، حيث أصيب برصاصة في مرفقه الأيمن خلال المعركة، ثم أسره جيش آل الرشيد حياً وظل في الأسر فترة قبل أن يعدم برصاصتين، الأولى في رأسه والثانية في ظهره، وقطع رأسه، وأرسلت خوذته العسكرية إلى الحامية العثمانية في المدينة المنورة، حيث قامت السلطات العثمانية بتعليقها على أسوار المدينة في رسالة لابن سعود تفيد بأن علاقته مع البريطانيين أصبحت معروفة لشعوب الحجاز.

لقي شكسبير مصرعه فجرى إرسال، جون فليبي، عوضاً عنه لقيادة القوات السعودية، لكن بقيت توصية شكسبير الخاصة بضرورة أن تعتمد بريطانيا العظمى على آل سعود المتسلحين بالعقيدة الوهابية حية في العقل الاستخباراتي البريطاني، والوهابية عقيدة فرقة شاذة من المسلمين صنفت عموم المسلمين مشركين وأحلت دماءهم وأموالهم وأعراضهم خلال القرن الثامن عشر، وتسببت في فتنة امتدت من نجد إلى الحجاز وأطراف العراق والشام، قبل أن يقضي عليها الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا.

أثبتت نظرية شكسبير جدواها في النهاية بعد وفاته، فقد حمت قوات آل سعود ظهر القوات البريطانية التي بدأت بغزو محافظة البصرة المحاذية لنجد عام ١٩١٤، كما أثبتت قوات آل سعود شراسة قتالية عالية ونجاحاً عسكرياً مبهراً في معارك السيطرة على شبه الجزيرة العربية، على الرغم من أنها كانت تحظى بنصيب من التمويل والتسليح البريطانيين أقل مما تحظى به قوات الشريف حسين الهاشمية والمدعومة من مكتب الاستخبارات البريطانية في القاهرة، فانتهى الأمر بالبريطانيين للقبول بسيطرة عبد العزيز آل سعود على منابع النفط وعلى الأماكن المقدسة للمسلمين في الحجاز بدلاً من الشريف حسين.

وهكذا ظهر إلى الوجود ما عرف بالمملكة العربية السعودية التي أدت خلال العقود اللاحقة دور القوة الناعمة بيد بريطانيا العظمى ومن ثم بيد وريثتها الولايات المتحدة الأميركية، وذلك بفضل مكانتها الدينية المستمدة من سيطرتها على مكة والمدنية، أيضاً بفضل قدرتها المالية المستندة إلى الثروة النفطية، هذا في مقابل القوة الصلبة التي تمثلها إسرائيل، التي أوكل لها وظيفة عسكرية بحتة كعصا غليظة في مواجهة مشاريع التحرر التي تتحدى الهيمنة الاستعمارية الغربية في منطقتنا، على حين أوكل للسعودية مهمة شراء النخب السياسية والمثقفة واختراق النخب الحاكمة في النظم التقدمية، ومهمة اختلاق إسلام مزيف مناسب لاستخدامه في معارك الغرب ضد خصومه.

لذا لم تكن مصادفة أن تتشاطر السعودية وإسرائيل طوال تاريخهما قائمة الأعداء المشتركة نفسها من جمال عبد الناصر إلى السيد حسن نصر الله، كما كان طبيعيا أيضاً تشاركهما سنوات التهديد وانحسار الدور الصعبة عليهما طوال الخمسينيات والستينيات مع صعود حركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر، ثم انتعاش دورهما المتزامن مع حرب ١٩٦٧ التي هزمت فيها إسرائيل الدولتين التقدميتين سورية ومصر، ووصلت ذروة صعودها العسكري، فارتاحت السعودية على مصيرها بعد قلق، ثم بدأت صعودها الإقليمي، حيث لم يكن ممكنا للمملكة أن تمارس ما مارسته من نفوذ على السياسة والثقافة وإفساد لهما في العالم العربي بدءاً من عقد السبعينات لولا انحسار المد القومي عقب هزيمة ١٩٦٧.

من دون السرد التاريخي السابق لا يمكن تفسير حالة التخبط والقلق الإستراتيجي التي تعيشها السعودية اليوم، والتي دفعتها للتخلي عن دورها التاريخي كقوة ناعمة تؤدي وظيفتها في خدمة المصالح الأميركية من خلف ستار الاعتدال والدعوة للتسويات، ومن دون انخراط مباشر في الحروب والصراعات، فالقلق الوجودي السعودي مرتبط أساساً بالتضعضع الذي أصاب الدور العسكري الإسرائيلي في المنطقة، الذي بدأ مع الهزيمة الأولى المكتملة التي لحقت بالصهاينة على يد حزب الله عام ٢٠٠٠، التي ترسخت في حرب تموز عام ٢٠٠٦، ومن ثم الفشل الإسرائيلي المزمن في مواجهة حرب الشعب في قطاع غزة الصغير والمحاصر من الغريب والقريب، حيث أخفقت القوات العسكرية الإسرائيلية في اقتحام حي الشجاعية فيه خلال حربي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، كما فشلت طوال عشر سنوات في تدمير صواريخ فصائل المقاومة في غزة التي وصلت مطار بن غوريون قرب تل أبيب، من دون أن تنفع باكتشافها الرقابة الجوية الإسرائيلية بالطائرات والمناطيد المستمرة ٢٤ ساعة في اليوم في سماء القطاع.

أما المواجهة الأخيرة بين فصائل المقاومة الغزاوية وإسرائيل التي انتهت بعد ٤٨ ساعة فقط من اندلاعها بأزمة داخلية تكاد تطيح بالائتلاف الوزاري الحاكم في إسرائيل، فهي الدليل الحاسم على نهاية الوظيفة العسكرية للكيان الصهيوني في منطقتنا، هذا الكيان الذي أقيم كقاعدة عسكرية للغرب لكنه فقد قدرته على تقديم الضحايا في الحروب، وهي شرط لازم لمن يريد أن يخوض حرباً، فلم يعد أحد في إسرائيل بعد بروفة غزة الأخيرة يصدق ادعاءات رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو عن دور إسرائيلي في توجيه ضربة لإيران، أو عن قدرة على تدمير صواريخ «إس٣٠٠» السورية على حين سلاح الجو الإسرائيلي عاجز منذ عام ٢٠٠٨ عن تدمير صواريخ غزة.

بناء عليه ينبغي أن نتوقع بعد حرب غزة مزيداً من الانزلاق السعودي في مغامرات من نمط حرب اليمن المجنونة وجريمة جمال خاشقجي الوحشية، وستسقط ما تبقى من هيبة للحكم السعودي في عين مواطنيه من سكان شبه الجزيرة العربية، وستمهد لواقع جديد في شبه الجزيرة وفي المنطقة العربية عموماً تثمر فيه دماء وعذابات العراقيين والسوريين والفلسطينيين واليمنيين، تحرراً للمنطقة بأسرها من هيمنة الناهب الدولي ووكلائه الإقليميين.

تضارب في نسب المشاركة بالانتخابات التشريعية في البحرين

أعلنت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية البحرينية المعارضة، أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية لم تتعد الـ٣٠ بالمئة، خلافاً لما أعلنته السلطات البحرينية.

وصرح نائب رئيس الجمعية حسين الديهي في بيروت: «وفق الأرقام والمعلومات التي تم رصدها فإن نسبة المشاركة لم تتجاوز ٢٨ بالمئة و٣٠ بالمئة فقط، ونتحدى السلطة بالكشف بشفافية كاملة عن نتائج الانتخابات».

وكتبت الجمعية بسلسلة تغريدات في حسابها على «تويتر»: «شهدت الانتخابات مقاطعة واسعة، وكان هناك ضعف في الإقبال على التصويت».

في المقابل أكد وزير العدل البحريني خالد بن علي الخليفة أن توقعات نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بلغت ٦٧ بالمئة، مقابل ٥٣ بالمئة في الانتخابات التي جرت عام ٢٠١٤.

وقال: «صناديق الاقتراع تحمل أكبر عدد من الأصوات في تاريخ البحرين، وهذا أكبر عدد يشارك في الانتخابات».

ولم تتمكن «جمعية الوفاق» التي تم حلها من قبل سلطات النظام البحريني من المشاركة في الانتخابات بعد التعديلات التشريعية التي أقرتها السلطات.

وكان وزير العدل البحريني خالد بن علي الخليفة، أعلن انتهاء التصويت وبدء الفرز في الانتخابات النيابية والبلدية، مؤكداً أن نسبة المشاركة بلغت ٦٧ بالمئة.

وقال: إن نسبة الإقبال تضمن تفويضاً واضحاً للبرلمان، وأضاف وزير العدل في بيان: إن «الإقبال الكبير يمثل إشارة واضحة إلى دعم المواطنين للعملية الديمقراطية ورفضهم للقوى الخارجية التي سعت عن عمد لتعطيل العملية الانتخابية».

وبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات ٣٦٥ ألفاً و٤٦٧ ناخباً، منهم ما يزيد عن ٥٠ ألف شاب وشابة يشاركون للمرة الأولى بحسب أرقام السلطات البحرينية.

ووفقاً لبيانات رسمية، فقد سجلت الانتخابات الحالية أعلى عدد من المترشحين النيابيين منذ عام ٢٠٠٢، بـ٤٣٠ مترشحاً، منهم ٢٩٣ مترشحاً لمجلس النواب، بينهم ٤١ سيدة، وبمشاركة نحو ٧ جمعيات سياسية.

ودعا نشطاء إلى مقاطعة الانتخابات وقالوا إنها «مسرحية» وسط حملة على المعارضة تشنها أسرة الخليفة الحاكمة منذ أن قامت المعارضة بانتفاضة عام ٢٠١١.

ويسعى ٢٣ من أصل ٤٠ من أعضاء مجلس النواب إلى إعادة انتخابهم هذا العام.

وكالات

قتلى ومصابون ضحايا السيول في العراق

نائب عراقي يكشف عن «لعبة سياسية» داخل البرلمان

سقوط العشرات بين قتيل ومصاب في السيول التي اجتاحت مناطق مختلفة من العراق (رويترز)

اعتبر النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، بختيار شاويس أن التخويل الممنوح لرئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي من الكتل النيابية، «لعبة سياسية ضخمة».

وقال شاويس: «الكتل السياسية عامة وخاصة «سائرون والفتح»، خولت عادل عبد المهدي صياغة برنامج الحكومة للسنوات الأربع القادمة واختيار أشخاص له لمعاونته في هذه المهمة الصعبة».

وأضاف: «عمر هذا التخويل أقصر مما كان متوقعاً، إذ سرعان ما اتضح خلال أسبوعين أن ما أعطي من زخم لرئيس الوزراء لم يكن إلا لعبة سياسية ضخمة حيث عادت الكتل في أول اختبار لها إلى عادتها القديمة وكل واحدة منها تشترط تنفيذ مطالبها».

وتابع: «التخويل لم يكن خطوة إستراتيجية بل تكتيكية، وتبين كذلك أنه لم يكن محاولة لتعزيز الموقع الوطني وتخليص البلاد من الدوامة السياسية والأزمة الاقتصادية والأوضاع المعقدة التي تعيش فيها، بقدر كونه محاولة لترسيخ موطئ قدم الحزب».

وأشار النائب الكردي إلى أن التخويل غامض، ومثير للإزعاج إلى درجة دفعت رئيس الوزراء بعد فترة وجيزة إلى «التلويح بالاستقالة»، وأضاف: «بدلا من الإعمار والاستثمار سوف ننهمك مجدداً بحسم الجدل حول أي طرف هو صاحب الكتلة البرلمانية الأكبر».

وصوّت مجلس النواب العراقي في تشرين الأول الماضي على منح الثقة لـ١٤ وزيراً من تشكيلة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي.

هذا وحدد البرلمان العراقي الجلسة القادمة موعداً لحسم الوزارات الشاغرة في حكومة عادل عبد المهدي، وأكد نواب في تصريحات أن عبد المهدي سيعلن في البرلمان كمال تشكيلته الوزارية.

على حين دعت أطراف سياسية رئيس الحكومة إلى حسم المرشحين للوزارات بعيداً عن المحاصصة الحزبية.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الصحة العراقية أن عدد ضحايا السيول التي اجتاحت مناطق متفرقة من العراق وخصوصاً الجنوب وصل إلى ٢١ قتيلاً و١٨٠ مصاباً.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية «واع» عن المتحدث باسم الوزارة سيف البدر قوله في بيان إن «السيول التي ضربت عدداً من المحافظات منذ ليلة الجمعة الماضية تسببت بوفاة ٢١ شخصاً وإصابة ١٨٠ آخرين».

إلى ذلك أرجأت السلطات العراقية إعادة الفتح الجزئي للمنطقة الخضراء الذي كان مقرراً أمس.

وأوضح المصدر أنه تقرر التريث في فتح المنطقة وربما هذا الأسبوع بأكمله حسب تعلميات من قيادات أمنية عليا، مشيراً إلى أن «عمليات رفع الحواجز الإسمنتية من بعض الشوارع في المنطقة الخضراء مستمرة».

وفي وقت سابق قال مصدر في مكتب رئيس الحكومة العراقية: إن عملية فتح المنطقة الخضراء ستكون جزئية وليست كلية.

ودعا رئيس الوزراء العراقي إلى فتح المنطقة أمام المواطنين، مشدداً على ضرورة تنفيذ هذا الإجراء لكسر الحواجز بينهم.

وكان رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، قد أمر خلال فترة ولايته بإعادة فتح المنطقة، التي لم يدم فتحها كل مرة سوى لأيام قليلة قبل أن يعاد إغلاقها.

وكالات

أمير الكويت مستاء من «تعسف» نواب البرلمان

نقل رئيس مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) مرزوق الغانم أمس استياء أمير البلاد صباح الأحمد الجابر الصباح مما وصفه «بتعسف» بعض النواب في استخدام أدواتهم الدستورية.

وقال الغانم في تصريحات للصحفيين: إن أمير الكويت الذي التقاه أمس كلفه بنقل رسالة للنواب «مفادها بأن هناك تعسفاً وسوء استخدام لبعض الأدوات الدستورية وأن مسؤولية أعضاء المجلس التصدي لهذا التعسف وإساءة استخدام بعض الأدوات الدستورية».

وأضاف الغانم: إن أمير الكويت «يثق في عقلانية وحكمة أعضاء مجلس الأمة في التصدي لهذه الممارسات».

ويعد استجواب رئيس الوزراء في الكويت قضية حساسة تتحسب لها الحكومة.

ويحق لأي نائب استجواب رئيس الوزراء أو أي من أعضاء الحكومة.

وحذر أمير الكويت في كلمته أمام البرلمان في ٣٠ تشرين الأول الماضي من «التمادي بمخالفة الدستور والقانون» وعبر عن عدم رضاه عن كثرة الاستجوابات واستجواب رئيس الوزراء في أمور تدخل في اختصاص الوزراء.

وقال: «لماذا كل هذا السباق المحموم على تقديم الاستجوابات ولماذا الإصرار على تقديم الاستجوابات لرئيس مجلس الوزراء في أمور تدخل في اختصاص وزراء آخرين؟! بالمخالفة للدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولقرارات المحكمة الدستورية التفسيرية الواضحة».

وقال: «إذا كانت الحقوق الدستورية للنائب واجبة الاحترام فإن من الضروري إدراك أن تلك الحقوق ليست حقوقاً مطلقة فهي مقيدة بشروط».

لكن النائب شعيب المويزري أعلن في ١٢ تشرين الثاني الجاري تقديم استجواب لرئيس الوزراء جابر المبارك الصباح بشأن «فشل وزارات الدولة في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات» وذلك عقب هطل أمطار غزيرة على البلاد في ٩ من الجاري.

وبعدها بنحو أسبوع أعلن ثلاثة نواب عزمهم تقديم استجواب آخر لوزير النفط والكهرباء والماء بخيت الرشيدي على خلفية قضايا تتعلق باستجواب سابق للوزير نفسه.

رويترز

الاتحاد الأوروبي يقر اتفاق خروج بريطانيا ويحث على دعم ماي

أقر زعماء الاتحاد الأوروبي رسميا اتفاقا لخروج بريطانيا من التكتل خلال قمتهم في بروكسل يوم الأحد وحثوا البريطانيين على دعم خطة رئيسة وزرائهم تيريزا ماي للخروج التي تواجه معارضة غاضبة في البرلمان البريطاني.

وبعد نصف ساعة تقريباً، أقر زعماء الدول المتبقية في الاتحاد، وعددها ٢٧ دولة، المعاهدة التي تقع في ٦٠٠ صفحة وتحدد شروط الانسحاب البريطاني من الاتحاد في ٢٩ آذار كما أقروا إعلاناً يقع في ٢٦ صفحة ويحدد مستقبل علاقات التجارة الحرة بين الطرفين.

وقال جان كلود يونكر رئيس المفوضية الأوروبية للصحفيين قبل القمة «هذا هو الاتفاق»، معبراً عن ثقته في أن تتمكن ماي من تمريره في البرلمان ومستبعداً تقديم تنازلات كبيرة جديدة.

وفي إشارة إلى مخاوف تلوح في الأفق، قالت رئيسة ليتوانيا داليا جريباوسكايتي على تويتر بعد إقرار الاتفاق «تم إقرار اتفاق خروج بريطانيا لكن طريق عملية الخروج ما زال طويلاً».

وبدوره قال كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي لشؤون خروج بريطانيا ميشيل بارنييه»حان الوقت لأن يتحمل كل شخص المسؤولية»، ووصف الاتفاق بأنه أساس لعلاقات وثيقة في المستقبل قائلا «سنظل حلفاء وشركاء وأصدقاء».

ومن جانبه قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن التصويت بخروج بريطانيا من الاتحاد أظهر أن أوروبا بحاجة إلى الإصلاح، مضيفاً أن باريس ستلزم بريطانيا بقواعد الاتحاد الأوروبي الصارمة وخصوصاً فيما يتعلق بالبيئة مقابل تيسير فرص التجارة معها.

ومن جهته أشاد رئيس وزراء هولندا مارك روته بأسلوب ماي في التعامل مع المفاوضات الصعبة، مضيفاً «هذا أقصى ما يمكننا جميعاً فعله»، ومعبراً عن اعتقاده بأن الاتحاد الأوروبي لن يقدم تنازلات أخرى.

والسؤال الأهم الذي يواجه الاتحاد الأوروبي الآن هو ما إذا كانت حكومة الأقلية المنقسمة بقيادة ماي ستتمكن خلال الأسابيع المقبلة من إدارة الدفة نحو إتمام الصفقة التي ستلزم لندن باتباع الكثير من قواعد الاتحاد حتى تحافظ على تيسير فرص التجارة رغم المعارضة الشديدة للصفقة داخل البرلمان البريطاني سواء من مؤيدي أو معارضي الخروج من الاتحاد.

وقالت رئيسة ليتوانيا إنه في حالة رفض البرلمان للعرض فإن هناك أربعة احتمالات من بينها إما إجراء استفتاء ثان في بريطانيا أو إجراء انتخابات جديدة ليحل رئيس وزراء جديد محل ماي أو العودة إلى بروكسل لمحاولة التفاوض من جديد بشأن العرض. والاحتمال الرابع الذي لم تذكره جريباوسكايتي هو ببساطة أن تخرج بريطانيا من الاتحاد في ٢٩ آذار دون اتفاق قانوني.

ويستعد الطرفان لسيناريو الخروج دون اتفاق رغم أن الاتحاد يشدد على أن بريطانيا ستكون الخاسر الأكبر.

وبدورها قالت ماي في رسالة مفتوحة إلى الأمة نشرت أمس إنها ستبذل كل ما في وسعها لإقرار اتفاقها في البرلمان، وأشارت في الرسالة «الاتفاق سيكون في مصلحتنا الوطنية، اتفاق يناسب البلد بأكمله والشعب كله سواء من صوتوا بالخروج أو بالبقاء».

رويترز

الداخلية الفرنسية: أكثر من ١٠٠ ألف شاركوا في الاحتجاجات.. والرئيس: الشكر للأمن والعار للمتظاهرين

«السترات الصفراء» تحدد الأول من القادم موعد تحركها الثالث لإسقاط ماكرون

تواصل الاحتجاجات في فرنسا ضد رفع أسعار الوقود (رويترز)

أعلنت حركة «السترات الصفراء» الأول من كانون الأول موعداً لتحركها الاحتجاجي الثالث، ودعت المتضامنين معها للخروج إلى الشارع لإسقاط الرئيس إيمانويل ماكرون.

وجاء نداء الحملة الثالثة بعد التصريحات التي أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون واصفاً الاحتجاجات بالمهينة والمخجلة لقيم الدولة الفرنسية والفرنسيين.

وأدان ماكرون ما أسماه «العنف الممارس من قبل المشاركين في مظاهرات السترات الصفراء»، وكتب على «تويتر»: «أشكر رجال الأمن على شجاعتهم واحترافهم، والعار للذين اعتدوا عليهم، وأساؤوا للمواطنين والصحفيين، وحاولوا تخويف المسؤولين المنتخبين. لا مجال لهذا العنف في الجمهورية».

وبدأت بعض الأصوات تتعالى محذرة من أن تكون «حركة السترات الصفراء» قد اخترقت أو مخترقة أصلاً من بعض الجهات أو الأحزاب المعارضة على رأسها اليمين المتطرف.

وبدورها أعلنت الداخلية الفرنسية توقيف ١٣٠ شخصاً من المشاركين في مظاهرات حركة «السترات الصفراء» التي اجتاحت مدن البلاد، احتجاجاً على سياسات الرئيس ماكرون، وارتفاع أسعار المحروقات.

وأكد وزير الداخلية الفرنسي كريستوف كاستنير، مشاركة أكثر من ١٠٠ ألف مواطن ضمن الاحتجاجات التي تعصف بالبلاد على ضوء رفع أسعار المحروقات، والتي باتت تعرف بحركة «السترات الصفراء».

وقال الوزير الفرنسي للصحفيين: إن «عدد المشاركين في المظاهرات بلغ ١٠٦ آلاف مواطن، وهو أقل بكثير من عدد المحتجين السبت الماضي، البالغ ٢٤٤ ألف شخص».

وذكر أن المحتجين نظموا ألفاً و٦١٩ مظاهرة في عموم فرنسا، كما اعتقلت قوات الأمن أكثر من ١٣٠ شخصاً»، مضيفاً: «نريد أن نوضح أن المظاهرات اليوم، أخذت شكلاً آخر، إذ أغلق المشاركون فيها المراكز التجارية، وكان عدد المصابين أقل».

وأشار كاستنير إلى تشديد الإجراءات الأمنية في بعض المناطق، على وجه الخصوص في مدينة فيلفرانش جنوب شرقي البلاد، بعدما رشق المحتجون رجال الشرطة والدفاع المدني بالحجارة.

وقال الوزير الفرنسي: إن قوات الأمن اتخذت إجراءات صارمة في العاصمة باريس، وسايرت المتظاهرين الذين شاركهم في الاحتجاجات أعضاء من اليمين المتطرف، ووصف تصرف القوات الأمنية بـ «الحكيم» وهو ما قلل عدد المصابين.

وأصيب ٢٠ شخصاً بينهم ٤ من قوات الأمن، خلال الاشتباكات التي وقعت بين المواطنين والشرطة في شارع الشانزليزيه بالعاصمة باريس، حيث إن الشرطة استخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين.

من المهم الإشارة إلى أن جادة الشانزليزيه شهدت أعمال صيانة وتنظيفاً لإزالة آثار المظاهرات والمواجهات التي تجددت السبت.

وتمثل مظاهرات السبت التحرك الثاني لحركة «السترات الصفراء» بعد نجاح التحرك الأول في باريس السبت، عندما أغلق حوالي ٣٠٠ ألف شخص محاور الطرق والمواقع الاستراتيجية.

وتتواصل المناوشات بين الشرطة والمحتجين في شوارع المدن الفرنسية، بقيادة أصحاب «السترات الصفراء» احتجاجاً على رفع أسعار الوقود وسياسات ماكرون الاقتصادية.

تاس – روسيا اليوم – وكالات